

الطفرة النفطية الثالثة

قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة: حالة أقطار مجلس التعاون

الدكتور علي خليفة الكواري

الطفرة النفطية الثالثة في أسعار النفط، لم تكاد تصل إلى ذروتها حتى هاجمتها الأزمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨ لتحد من اندفاعها، بل لتؤدي إلى تراجع أسعار النفط وتوغل إلى حين الأسباب الجوهرية التي دعت إليها.

وجديرٌ بالتأكيد أن هذه الطفرة قد فاجأت الدارسين عندنا نتيجة لابتعادهم وانشغالهم في المنطقة وفي الوطن العربي، عن الاهتمام بالنفط ومتابعة السياسات النفطية للمستهلكين والمنتجين، وإهمالهم دراستهما ورصد المتغيرات فيهما.

وذلك على وجه الخصوص منذ أن نجحت إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٨٦ في كسر الدفاعات الوهمية للدول الأعضاء في الأوبك والمتمثلة في الادعاء بالقدرة على تحديد الأسعار وتخفيض الإنتاج، دون أن تعمل على تنويع اقتصادها وتخفيض اعتمادها على صادرات النفط. الأمر الذي أدى في عام ١٩٨٦ تحت ضغط وكالة الطاقة الدولية المبرمج، إلى انهيار أسعار النفط الفورية إلى ١٣ دولار للبرميل من مستوى ٣٥ دولار الذي بلغته في عام ١٩٨٠ (P . 16 : BP2008).

وللتذكير بإستراتيجية وكالة الطاقة الدولية آن ذاك، فإنها تتلخص في العمل المستمر والمنظم من أجل تخفيض حاجة الدول الأعضاء في الوكالة إلى واردات النفط عموماً وواردات النفط من الدول الأعضاء في الأوبك على وجه الخصوص، واعتبار الأوبك المزود الحدي لسوق النفط. وقد اتبعت الوكالة سياسيات صارمة ذات أهداف كمية ووضعت خطط وبرامج وأوجدت حوافز وروادع، وساعدت الدول الأعضاء فيها فنياً واقتصادياً على الأخذ بخطوط الوكالة تحت مراقبة ومتابعة ناجحة لمدى تحقيق تلك الإستراتيجية والوصول إلى الأهداف الكمية والنوعية المقررة. وقد تحقق للدول المستهلكة في عام ١٩٨٦ ما أرادت وخطت له بشكل علني منذ أن تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٤ (الكواري ١٩٨٩: ١١٥ - ١٢٦).

هذا في وقت عجزت فيه الدول الأعضاء في الأوبك عموماً والدول العربية على وجه الخصوص أن تفكر بالشكل الوطني السليم وان تخفض اعتمادها على عائدات تصدير النفط وان تتعاون وتتكامل فيما بينها من أجل بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية بديلة للاعتماد على تصدير النفط عموماً، وتصديره إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية على وجه الخصوص.

ومن المؤسف أن هذا الخيار المنطقي والعقلاني والوطني لم يكن مطروحاً وربما غير مسموح التفكير فيه والاقتراب منه على المستوى الرسمي. ولكنه لم يكن غائبا عن تفكير الناس وقد عبر عنه بوضوح ودعي إليه " مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل " لدول مجلس التعاون الصادر عام ١٩٨٣ من قبل ندوة فكرية وجماعة عمل أهلية كلفتها الأمانة العامة لمجلس التعاون بإعداده. ولكن المشروع مع الأسف، رفض بشكل قاطع من قبل مجلس وزراء التخطيط في دول مجلس التعاون عندما نظر المجلس فيه. وقد جاء هدف " تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية " الأول من بين الأهداف الإستراتيجية العاجلة للمشروع، وكان هدف " بناء قاعدة اقتصادية بديلة " للاعتماد على تصدير النفط هو الهدف الإستراتيجي الخامس في المشروع. ولكن لا حياة لمن تنادي (الكواري ١٩٨٥ : ٥٠ - ٧٢)

بعد هذه المقدمة سوف يتم تناول الطفرة النفطية في محورين رئيسيين:

أولهما: دواعي الطفرة
ثانيهما: حجم الطفرة في أسعار النفط وقيم الإيرادات.

أولا

دواعي الطفرة

الطفرة في اللغة هي الوثبة. وفي لسان العرب، الطفرة وثبة في ارتفاع كما يطفر الإنسان حائطاً أي يثبه" (ابن منظور المجلد الثاني : ٥٩٧) ومرادفات ترجمة كلمة طفرة في اللغة الانجليزية كثيرة ومنها: Jump, upswing, rise, and upturn.

والطفرات في أسعار النفط التي شهدناها في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ومنذ عام ٢٠٠٢ هي قفزات تلقائية مفاجئة، تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ضد الكبت الذي مارسته الأخوات السبع (شركات النفط السبع الكبرى) طوال السبعينيات، ومارسته بعد ذلك الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة (الكواري ١٩٨٩ : ١١٥ - ١٢٦) حتى بدأت الطفرة الثالثة.

وفي كل هذه الحالات لم يعد سعر النفط السائد قبل كل طفرة يعكس الندرة النسبية للنفط في المدى المتوسط والبعيد ولا يرتبط بالتكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة ، مطلوباً تطويرها لمواجهة الطلب العالمي على النفط. فقد أدى استمرار ذلك الكبت السياسي والإداري للسعر، إلى التأثير على حوافز شركات النفط و الطاقة و على دوافع الدول المنتجة، وعطل جهود تطوير مصادر جديدة استجابة لنمو الطلب.

وقد كانت ومازالت الدول المصدرة للنفط عامة والدول العربية خاصة هي كبش الفداء. كان عليها أن تكون المزود الحدي لسوق النفط بصرف النظر عن مصلحتها. ينكمش الطلب على نفطها كلما كان هناك بديلاً عنه ويتم الضغط عليها لتخفيض الأسعار نتيجة اعتمادها المطلق على عائدات تصدير النفط وحاجة حكوماتها السياسية والأمنية إلى الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وفي حالة نمو الطلب على النفط نتيجة انخفاض أسعاره النسبية، كان على الدول العربية أن تلبى ذلك الطلب حتى تصل إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، بصرف النظر عن قدرتها الاستيعابية المنتجة لعائدات تصدير النفط أو قدرتها على استثمار فوائدها في الخارج بشكل يحافظ على القوة الشرائية لتلك الفوائض، وتكون آمنة.

وإذا تحرينا الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية نجدها تتمثل في عاملين رئيسيين أولهما: استنفاد الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط. وثانيهما: ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير وإنتاج بدائل النفط . استنفاد الطاقة الإنتاجية

أول الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية تعود إلى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عالية لمدة معتبرة، بسبب تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة في الدول المصدرة للنفط. وهذا لا ينفى أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة للطفرات السعرية، مثل قرار المقاطعة العربية في عام ١٩٧٣ والثورة الإيرانية في ١٩٧٩ وتداعياتها. وربما تؤدي بعض هذه العوامل المعجلة إلى الصعود بالسعر إلى مستويات لا تعبر عن الأسباب الجوهرية، فيتم تعديل السعر إلى مستوى المتطلبات الجوهرية لارتفاعه.

ومثال ذلك التصحيح هو تراجع سعر برميل النفط من ١٤٧ دولار أمريكي في تموز ٢٠٠٨ إلى مستوى ٧٠ دولار أمريكي في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. فقد كان الارتفاع إلى مستوى ١٤٧ دولار أمريكي للبرميل يعبر عن النزاع الأخيرة للمضاربات الشرهة التي سبقت انكشاف الأزمة المالية العالمية على نطاق واسع. أما ما تلي ذلك من انخفاض تحت مستوى ٧٠ دولار أمريكي فإنه يعود إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مؤقتاً، بسبب بؤادر الانكماش والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، واستخدام الدول المستهلكة لمخزونها الاستراتيجي الضخم من النفط والذي بلغ مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD منه ٢,٦ بليون برميل في نهاية ٢٠٠٧ (BP2008:16)، وهذا المخزون من الناحية النظرية، يمكن هذه دول من الاستغناء عن استيراد خمسة ملايين برميل من صادرات دول الأوبك لمدة ٥٠٠ يوم إن هي أرادت الضغط على السعر.

وغني عن القول بان الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية الطفرة الثالثة، لم يكن مقتصرًا على ارتفاع أسعار النفط، وإنما شمل كذلك أسعار مصادر الطاقة الأخرى كلها أيضًا. فقد ارتفع سعر الفحم على سبيل المثال - وهو ثاني مصدر من مصادر الطاقة الأولية (٢٨,٦ %) بعد النفط - من ٣٦ دولار للطن في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ دولار للطن في ٢٠٠٤ وإلى ٨٧ دولار للطن في عام ٢٠٠٧. (BP2008 : 32).

ولعل الجدول التالي يوضح لنا العلاقة بين نمو الطلب العالمي على النفط والطفرة النفطية.

العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية
الإنتاج: مليون برميل يوميا / السعر: دولار للبرميل

ملاحظات	سعر	تاج الأوبك		نتاج العالم	سنة
		نسبة %	كمية		
ترة هيمنة شركات النفط	١,٩٠	٢٠	١٠	٢٧	١٩٦١
استمرار هيمنة شركات النفط	٢,٠٠	٣٠	١٠	٥٠	١٩٧٠
طفرة الأولى	١٠,٤٠	٤٦,٥٠	٢٧	٥٠	١٩٧٤
	١١,٦٠	٤٣,٦٠	٢٥	٥٥	١٩٧٥
	١٣,٣٠	٤٤,٤٠	٢٧	٦٢	١٩٧٨
	٣٥,٦٠	٣٨,٧٠	٢٥	٦٢	١٩٨٠
ضغط على صادرات الأوبك نكسار الطفرة الثانية ١٢ عام من الانكسار	٢٧,٥٠	٢٦,٣٠	١٥	٥٧	١٩٨٥
	١٣,١٠	٣٠,٠٠	١٠	٦٠	١٩٨٦
	١٢,١٠	٣٩,٧٠	٢٥	٧٢	١٩٩٨
داية الطفرة الثالثة طفرة النفطية الثالثة طفرة النفطية الثالثة	٢٣,٧٠	٤٠,٣٠	٣٠	٧٤	٢٠٠٢
	٤٩,٣٠	٤١,٩٠	٣٥	٨٠	٢٠٠٥
	٦٨,١٠	٤٣,٢٠	٣٥	٨٠	٢٠٠٧

(المصدر: Annual Reports (British Petroleum, Statistical Review))

ويتضح من الجدول (١) أن أسعار النفط في عام ١٩٦١ التي هبطت على اثر تخفيض شركات النفط للأسعار مرتين في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠، استمرت على حالها تقريباً حتى عام ١٩٧٠. هذا بالرغم من أن منظمة الأوبك قد تأسست في سبتمبر عام ١٩٦٠ (OPEC1974:P.iii) لحماية أسعار النفط وتعديلها، ولكنها لم تستطع بسبب كبت شركات النفط الكبرى للسعر حتى بلغت الطاقة الإنتاجية في دول الأوبك أقصاها وعجزت عن مواجهة النمو في الطلب العالمي على النفط في مطلع السبعينيات، كما يتضح من الجدول (١).

عندها طمرت الأسعار الفورية للنفط في مطلع السبعينيات ووافقت شركات النفط على تعديلات طفيفة في الأسعار وصلت إلى ٢,٠٦ دولار للبرميل عام ١٩٧١، و ٢,٨٠ عام ١٩٧٢، و ٣,١٠ دولار عام ١٩٧٣، قبل أن تقوم الأوبك منفردة بتحديد سعر نفطها لأول مرة في عام ١٩٧٤ وترفعه إلى ١٠,٤٠ دولار للبرميل. وقد تم ذلك على اثر ارتفاع الأسعار الفورية التي عجلت بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ والمقاطعة النفطية التي تلتها. (أوبك ٢٠٠٨ : ٥٨).

وبقيت الأسعار عند مستوى ١٣ دولار للبرميل حتى لحقت الطفرة الثانية بالطفرة الأولى على اثر قيام الثورة الإيرانية وارتفاع الأسعار الفورية، فبلغ سعر البرميل ٢.٢ دولار عام ١٩٧٩ ووصل أعلى مستوى له عام ١٩٨٠ وهو ٣٦ دولار أمريكي للبرميل. (أوبك ٢٠٠٨ : ٥٨). وفي تقديري أن الطفرة الثانية هي استمرار للطفرة الأولى التي لم تأخذ مداها. وربما ذهبت الطفرة الثانية بالسعر إلى أكثر مما يجب، وبما لا يسمح المستهلكون به ولا تقدر الدول الأعضاء في الأوبك على الدفاع عنه كما سبقت الإشارة، عندها انخفضت صادرات دول الأوبك في عام ١٩٨٥ إلى النصف تقريباً، ١٥ مليون برميل بعد أن كانت ٢٨ مليون برميل في عام ١٩٧٨، فانهارت أسعار النفط نتيجة لذلك في عام ١٩٨٦ إلى ١٣ دولار للبرميل وظلت دون العشرين دولار حتى ١٩٩٩.

استمر التراجع في أسعار النفط لحوالي ١٥ عام، حتى بدأ الضغط على إنتاج الأوبك يتزايد مرة أخرى وطاقتها الإنتاجية الفائضة تتلاشى (FATTOH2006:1)، فارتفع السعر عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٦٠ واستمر دون ٣٠ دولار حتى عام ٢٠٠٤ حيث أخذت الطفرة النفطية الثالثة تتصاعد عندما بلغ إنتاج أوبك أكثر من ٣٤ مليون برميل يومياً، فوصل سعر برميل النفط إلى ٣٦ دولار واستمر حتى بلغ متوسط أسعار سلة النفط الأوبك ٦٩,١٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٧. (الأوبك : ٢٠٠٨ : ٥٨).

التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة.

السبب الجوهري الثاني والعميق للطفرة النفطية يتمثل في ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط التقليدي. وارتفاع سعر النفط هنا يصبح شرطاً اقتصادياً لقيام المستثمرين بتطوير المكامن والمصادر والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب العالمي المتزايد على النفط من مصادر جديدة غير تقليدية. هكذا قال لنا ريكاردو ومن هنا نشاء الربح Rent الذي يتمتع به المنتجين ذو التكلفة المنخفضة عن التكاليف الحدية لإنتاج أي سلعة أو خدمة يحتاجها السوق.

وجديرٌ بالتأكيد أن مستوى أسعار النفط عندما تصل مصادر الإنتاج التقليدية الراهنة للنفط إلى طاقتها القصوى في المدى المتوسط و البعيد بسبب الطبيعة الناضبة للنفط، سوف تتوقف على التكلفة الحدية للمكامن والمصادر الجديدة للطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص. إن النفط - الزيت والغاز - له استخدامات خاصة لا تنافسه فيها حتى الآن مصادر الطاقة الأخرى. وأهم هذه الاستخدامات مجالان أولهما: وقود سائر وسائل المواصلات وثانيهما: الصناعات البتروكيمياوية. والمنافس للنفط من المكامن التقليدية في هذان المجالان، هو النفط نفسه والذي يمكن الحصول عليه وعلى مشتقاته من أربعة مصادر رئيسية غير تقليدية - أولها: إنتاجه من المحيطات والبحار العميقة. ثانيها: استخلاصه من زيت القار الرملي ثالثها: استخراج من الزيت الحجري ورابعها: تصنيعه من الوقود الحيوي إنتاج النفط من المحيطات والبحار العميقة.

ومثال ذلك سواحل الولايات المتحدة. وتقدر إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة (EIA) في عام ٢٠٠٦، تكاليف استكشاف وتطوير وتجهيز هذه الاحتمالات بمبلغ ٦٣,٧١ دولار أمريكي للبرميل، يضاف إليها تكاليف الإنتاج المباشرة المقدر بمبلغ ٦,٨٣ دولار أمريكي للبرميل (EIA2008:1). وبذلك فإن إنتاج النفط من المياه العميقة في سواحل الولايات المتحدة تم تقدير إجمالي تكلفته في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٧٠ دولار للبرميل، وكما يبدو فإن ارتفاع تكاليف الاستكشاف والتطوير والتجهيز في أعماق البحار سوف تتطلب استثمارات ضخمة تقدر بمبلغ ٦٣ دولار للبرميل، في سواحل الولايات المتحدة كما سبقت الإشارة.

أما تكاليف الإنتاج المقدر للمشاريع المخطط لها لإنتاج النفط من المحيطات والمياه العميقة الأخرى، فإنها تقدر بين ٣٠-٣٥ دولار في خليج المكسيك، ٤٠-٤٥ دولار في بحر الشمال، ٦٠-٦٥ دولار في أعماق البحار في سواحل البرازيل و ٦٥ - ٧٥ في أعماق البحار في غرب أفريقيا (المنيف ٢٠٠٨ : ١١).

ولذلك فإنه من المحتمل في ظل تراجع أسعار النفط أن يؤجل الإنتاج من المحيطات والمياه العميقة إذا اضطرت الدول المصدرة للنفط أن تبيع نفطها بأسعار تقل عن ٧٠ دولار، وسمحت الدول المصدرة للنفط لشركات النفط العالمية تحت ضغط الحكومات المستهلكة، أن تعود إلى نشاطات إنتاج النفط فيها وإلى استنزاف احتياطيات النفط من الدول المصدرة وبيعها بأسعار أقل من أسعار البدائل، قبل أن تضطر

الدول المستهلكة إلى إنتاج النفط من أعماق البحار ومن المصادر البديلة للنفط. وقد بدأت فعلاً عودة شركات النفط العالمية في قطر والعراق ودول أخرى وهناك صراع حول عودتها إلى الكويت. وذلك بعد أن تم في السبعينيات تأمين النفط أو امتلاك الدول فيه لحصة الشركات الأجنبية بالتراضي.

استخلاص الزيت من القار الرملي Sand Oil

الزيت الرملي هو خليط من الطين والرمل والماء والإسفلت وهو من حيث دورة الحياة لم يصح نפטاً مستويا بعد، ويتطلب معالجة حرارية. و يوجد الزيت الرملي في مناطق عديدة ولكنه ينتج في الوقت الحاضر بشكل رئيسي في ولاية البرتا بكندا حيث بلغ إنتاجها عام ٢٠٠٥ (٧٦٠) ألف برميل يومياً أي ما يقارب إنتاج قطر من الزيت. ومنذ عام ٢٠٠٦ تزايد الإنتاج إلى ١,١ مليون برميل يومياً وهذا يساهم بنسبة ٤٧% من الزيت المنتج في كندا (Wikipedia: 2008: p.7).

ويقدر احتياطي زيت القار الرملي في العالم في عام ٢٠٠٧ بأكثر من ٢ تريليون برميل (1 : EIS Information Center 2008). وفي البرتا بكندا حيث توجد معظم احتياطيات زيت القار الرملي، تقدر حكومة البرتا الاحتياطيات التي يمكن استخلاصها عند مستويات ٦٢ دولار لبرميل النفط السائد عام ٢٠٠٦، بحوالي ١٧٣ بليون برميل وهذا يساوي ١٠% من احتياطيات ولاية البرتا البالغة ١,٧ تريليون برميل. ومن باب المقارنة فإن ذلك يعادل ثلثي الاحتياطي المؤكد من النفط في المملكة العربية عام ٢٠٠٧ البالغ ٢٦٤ بليون برميل (BP2008:6).

وجدير بالذكر أن تقدير تكلفة استخلاص الإنتاج الجديد من ولاية البرتا بكندا في عام ٢٠٠٦ تتراوح بين ٣٦-٤٠ دولار كندي للبرميل. (Wikipedia 2006) وفي عام ٢٠٠٨ تم تقدير تكلفة إنتاج المشاريع المخطط لها في كندا بين ٦٥ - ٧٠ دولار (المنيف ٢٠٠٨).

الزيت الحجري Shale Oil

استخلاص الزيت من احتياطيات الزيت الحجري Shale Oil أصعب نسبياً من استخلاصه من القار الرملي Sand Oil ولذلك تأخر تطوير هذه الاحتياطيات في ظل أسعار النفط المنخفضة عن التكلفة الحدية لاستخراج الزيت الحجري. وفي عام ٢٠٠٦ كان الإنتاج محدوداً جداً حيث تنتج استونيا خمسة آلاف برميل يومياً والصين أقل من ألفي برميل يومياً وهناك تجارب ناجحة لاستخلاص الزيت الحجري في الولايات المتحدة.

وتختلف تقديرات احتياطيات الزيت الحجري باختلاف الفروض. وتقدر مؤسسة رند RAND احتياطيات العالم بحوالي ٢,٥ تريليون برميل من الزيت الحجري منها ٢ تريليون في الولايات المتحدة. ولذلك تقدر مؤسسة رند أن ما يمكن إنتاجه في ضوء التقنيات المتاحة ونسبة الاستخلاص في الولايات المتحدة يتراوح بين ٥ - ١ تريليون برميل (Grunewald 2006). وهذا يعادل ٤٠% - ٨٠% من إجمال احتياطيات الزيت المؤكد في العالم البالغة ١,٢ تريليون برميل (BP2008:6).

وتقدر دراسة مؤسسة رند أن معمل ينتج ١٠٠ ألف برميل زيت يومياً من خام الزيت الحجري في الولايات المتحدة يحتاج إلى محطة كهرباء خاصة به تنتج ١,٢ جيجا وات. وهذا يساوي إنتاج مفاعل كنتك الذري الذي ينتج كهرباء تكفي أكثر من ٩٠٠ ألف مستهلك يومياً (Grunewald2006: 6). وفي ختام دراستها ترى مؤسسة رند في ضوء التكاليف المرتفعة لاستخلاص الزيت الحجري وحسب التقنيات المعروفة لاستخلاصه، أن معملاً ينتج ٥٠ ألف برميل يومياً في الولايات المتحدة يمكن أن يكون مربحاً عندما تكون أسعار النفط بين ٧٠ - ٩٥ دولار للبرميل.

١-٢-٤: الوقود الحيوي Biofuel

الوقود الحيوي هو الإيثانول النباتي والديزل الحيوي. ويتم تصنيعهما من المحاصيل والنباتات الزراعية، مثل قصب السكر وفول الصويا ووزيت النارجيل والذرة والقمح وشمندر السكر وعباد الشمس وغيرها. والبرازيل هي منتج رئيسي وكذلك الولايات وتأتي السوق الأوروبية في المرتبة الثالثة وبعدها الصين. وينتج الوقود الحيوي في البلاد الاستوائية مثل الهند واندونيسيا وماليزيا وتايلاند من محاصيل استوائية.

وهذه النباتات الزيتية والمخلفات هي المصدر الرئيسي لإنتاج الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ وتسمى بالجيل الأول. وهناك في الوقت الراهن أبحاث وتجارب وإنتاج محدود من الوقود الحيوي من

السييلوز الذي يمكن الحصول عليه من سيقان النباتات ومن الحشائش التي لا تصلح للغذاء الأدمي، وهذا هو الجيل الثاني وميزاته انه لا ينافس الإنسان على غذائه وان كان ينافس على استخدام الأراضي المتاحة. ويبلغ إنتاج العالم كله من الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ ما يساوي من حيث الكمية مليون برميل زيت يومياً. وهذا اقل من إنتاج قطر من الزيت عام ٢٠٠٧، ولا يتعدى حوالي ١,٢% من إنتاج العالم من الزيت في نفس العام .

وفي عام ٢٠٠٧، أثار عنوان دراسة صادرة عن دائرة مستديرة عقدتها منظمة التنمية والتعاون OECD، سؤالاً يحتمل اعتراضاً على تفاؤل المتفائلين بمستقبل الوقود الحيوي في ضوء تصاعد أسعار النفط، يقول العنوان " الوقود الحيوي: هل العلاج أسوأ من المرض " مشيرة بذلك إلى التكلفة المجتمعية لإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية. وخلصت الدراسة إلى أن الوقود الحيوي يمكن أن يكون مصدراً من مصادر الطاقة في المستقبل، ولكن حتى الدراسات المتفائلة تقول انه في عام ٢٠٥٠ لن يساهم الوقود الحيوي بأكثر من ١٣% من الوقود السائل (Honnens 2007:1).

وتلخص أيضاً دراسة نشرتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة وضع الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٧ في ثلاث مؤشرات - أولها: أن إنتاج العالم من الوقود الحيوي زاد ثلاثة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧، ولكن مازالت مساهمته في وقود وسائل المواصلات اقل من ٣% . ثانيها: ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء والأعلاف. ثالثها: الوقود الحيوي يمكن أن يكون جزء من حل مسألة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة إلى جانب ترشيد استخدام الطاقة وتطوير مصادر بديله للوقود، دون أن يكون بديلاً رئيساً لأي منهما (Coyle 2007: pp.1-3).

وفي عام ٢٠٠٧ ترى دراسة OECD، انه فيما عدا البرازيل، حيث كانت تكلفة الإنتاج (٤٧,٧ دولار أمريكي للبرميل). (Honnens 2007:6)، فإن الوقود الحيوي لا يمكن أن يكون منافساً لغيره من الوقود السائل إذا كان سعر النفط اقل من ٧٠ دولار.

وفي الولايات المتحدة تقدر تكلفة إنتاج الايثانول من الذرة عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١,٦٥ دولار للجالون (٦٩,٣٠ دولار للبرميل). أما تكلفة إنتاج الايثانول من السيلولوز المصنع من الحشائش وسيقان الشجر أو ما يسمى بالجيل الثاني فإن تكلفة إنتاجه تقدر في عام ٢٠٠٦ بأكثر من ٢,٥ دولار للجالون (١٠٥ دولار للبرميل) (Coyle 2006 : 6).

وفي خضم الجدل حول مستقبل إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الأول، ترى دراسة OECD أن مستقبل إنتاج الوقود الحيوي يتوقف على إنتاج الجيل الثاني منه القائم على استخلاص السيلولوز من الحشائش وسيقان الشجر. وفي ٢٠٠٧ تبدو تكاليف إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني مرتفعه حسب دراسة OECD، وتصل إلى دولار للتر أو ما يساوي ١٥٩ دولار للبرميل (Honnens 2007 : 3)

ثانياً

حجم الطفرة في أسعار النفط وقيمة الإيرادات

حجم الطفرة في أسعار النفط وفي قيمة صادراته، كان حجماً كبيراً إذا أخذنا في الاعتبار مستويات أسعار النفط وقيمة الصادرات حتى شهر تموز /يوليو ٢٠٠٨، قبل أن تتراجع أسعار النفط من مستوى ١٤٧ دولار للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية. وكذلك فترة استمرار هذه الطفرة كان طويلاً، استمر لأكثر من سبع سنوات دون انقطاع.

أما انعكاس الطفرة على المؤشرات المالية لأقطار مجلس التعاون فسوف نعرض منها فقط ثلاثة أولها قيمة الصادرات، ثانيها ما تم توريده فعلاً من عائدات النفط إلى الميزانيات العامة، وثالثها حجم فوائض الميزانيات العامة وتأثيرها على قيمة الأصول المالية الخارجية لدول المنطقة.

والى جانب ذلك، هناك آثار هامة اجتماعية وسياسية وأمنية إلى جانب الاقتصادية لن نستطيع أن نتعرض لها في هذه القراءة الأولية. وتبقى لدي انطباعات حول انعكاسات الطفرة الثالثة على مواطني ومجتمعات أقطار مجلس التعاون عامة، وفي الدول الصغيرة منها بشكل خاص.

فالانطباع العام عن هذه الطفرة أن القليل من انعكاساتها ايجابي مقارنة بالطفرة السابقة، والكثير منها مع الأسف سلبي. فهذه الطفرة كان تأثيرها على المواطنين وأمن المجتمعات وتماسكها أكثر سلبية من تأثير الطفرات النفطية السابقة، وكذلك على التعليم والصحة وإسكان المواطنين ومساكن المقيمين ومستويات معيشة السواد الأعظم منهما، بسبب التضخم المنفلت وتراجع القيمة الشرائية للرواتب والأجور.

كما كان للطفرة الثالثة تأثيرات بالغة السلبية على تفاقم الخلل السكاني المزمن بسبب التوسع في النشاطات العقارية والتي تم الربط في بعض دول المنطقة - من اجل بيع تلك العقارات - بين شراء العقارات والحق في الحصول على أقامت دائمة للمشتري وعائلته.(الكواري ٢٠٠٨: ١-٣) وهذا توجه يقرب من سياسة الاستيطان في دول تعاني من خلل سكاني مزمن وتراجع خطير لدور المواطنين في الإدارة ومواقع اتخاذ القرار.

ويسود أيضا انطباعا يحسن بنا التأكد منه حول تسرب المال العام (Seznec 2008:99) إلى جانب هدره في صفقات التسليح وما في حكمها، وغيرها من نفقات تحويلية مثل مخصصات الاسر الحاكمة والعطايا والهبات في اغلب دول المنطقة، وذلك بحكم كبر حجم الدخل ونموها المستمر المفاجئ في وقت انصرف فيه كثير من المواطنين إلى الاهتمام المتزايد بالبورصات والمضاربات عن الاهتمام بالشأن العام، وربما نتيجة يأس من القدرة على التغيير.

وفيما يلي سوف يتم عرض المؤشرات المالية التي سبقت الإشارة إليها:

قيمة صادرات أقطار مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال شهدت القيمة الاسمية لصادرات النفط والغاز الطبيعي المسال LNG تزايداً مستمراً ومنتظماً منذ عام ٢٠٠٢. فقد ارتفعت قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من ١٢٣،٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢١،١ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧. وتقدر قيمة الصادرات عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٦١٤ بليون دولار بالرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

وجدير بالذكر أن الارتفاع الكبير والسريع في القيمة الاسمية للصادرات خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ لم يؤدي إلى بلوغ القيمة الحقيقية لصادرات النفط من الدول العربية مجتمعة، إلى المستوى الذي وصلت إليه في عام ١٩٨٠ و ١٩٨١. فقد بلغت القيمة الحقيقية لصادرات الدول العربية الأعضاء في الأوبك بدولار ١٩٩٥، ما يساوي ٣٩٨،٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ و ٣٣٨،٦ بليون دولار عام ١٩٨١ مقارنة فقط بما يساوي بدولار ١٩٩٥ أيضاً، ٣٣٣،٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. (أوبك ٢٠٠٨: ٦٤). وكذلك فإن متوسط السعر الحقيقي لبرميل النفط في عام ١٩٨٠ يقدر بأكثر من ٩٠ دولار بأسعار ٢٠٠٧. هذا بينما لم يتجاوز متوسط الأسعار حوالي ٧٠ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٧ (BP2008: 16)

والى جانب مقارنة القيمة الحقيقية لعائدات وأسعار النفط، يحسن بنا هنا أن نذكر بأن الدول المستهلكة للنفط كان وما زال لها النصيب الأعظم من أسعار بيع المشتقات النفطية إلى المستهلك، وهذا يفوق نصيب الدول المصدرة من قيمة الصادرات النفطية. ويشير الدكتور وليد خدوري أن الضرائب التي فرضتها الدول السبع الكبرى G7 على المنتجات النفطية في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ بلغت ١،٣ ترليون مقارنة بمبلغ ٨٥٠ بليون دولار أمريكي فقط هي قيمة صادرات الأوبك إلى هذه الدول (Khaduri 2008:1).

وإذا تركنا نصيب الدول المستهلك وكذلك القيمة الحقيقية لأسعار وعائدات النفط جانباً، فإن تصاعد الأسعار الاسمية منذ ٢٠٠٢ بشكل خاص، والذي لم يكن يتوقعه احد من المختصين قد أدى إلى ارتفاع في القيمة الاسمية لصادرات النفطية كما يبين الجدول (٢).

الجدول رقم (٢)

قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال لدول مجلس التعاون
(بليون دولار أمريكي) ٢٠٠٧ - ٢٠٠٢

البلد / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية	٦٣,٧٠	٨٢,١٠	١١٠,٩٠	١٦١,٨٠	١٨٨,٥٠	٢٠٦,٤٠
الإمارات	٢٣,٢٠	٢٩,٦٠	٣٨,٤٠	٥٥,١٠	٧٠,١٠	٨٤,٤٠
الكويت	١٤,١٠	١٩,٦٠	٢٧,٨٠	٤٤,١٠	٥٥,٧٠	٦٠,١٠
قطر	٩,٩٠	١٢,١٠	١٦,٣٠	٢٢,٩٠	٣١,٢٠	٤٠,٧٠
عمان	٨,٦٠	٩,٣٠	١٠,٨٠	١٥,٧٠	١٧,٥٠	١٨,٧٠
البحرين *	٣,٩٠	٤,٧٠	٥,٦٠	٧,٨٠	٩,٠	١٠,٨٠
المجموع	١٢٣,٤٠	١٥٧,٤٠	٢٠٩,٨٠	٣٠٧,٤٠	٣٧٢,٠	٤٢١,١٠

المصدر: Institute of International Finance ,(Country Reports,) September 2008

* صادرات البحرين تشمل المنتجات النفطية من النفط المستورد، فقد بلغت هذه الواردات ٢,٨٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ و ٤,٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ و ٤,٩٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ و ٥,٩٠ بليون دولار عام ٢٠٠٧ وربما لا تتضمن قيمة صادرات البحرين من نفط حقل أبو سعة.

يبين الجدول (٢) أن قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال LNG، ارتفعت إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في عام ٢٠٠٧ عن مستواها في عام ٢٠٠٢. وللعلم والمقارنة فإن قيمة صادرات دول المنطقة لم تتراجع في عام ٢٠٠٨ عن المستوى الذي وصلته في عام ٢٠٠٧ بل إنها زادت بشكل معتبر. فقد قاربت إيرادات دول المنطقة من صادرات النفط في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨ وقبل تراجع أسعار النفط، المستوى الذي حققته في عام ٢٠٠٧ بكامله. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٨ قدرت وكالة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة EIA صادرات الأوبك في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٩٧٩ بليون دولار أمريكي. وحتى نهاية أكتوبر فقط صدرت أوبك من النفط ما قيمته ٨٨٤ بليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٦٧١ بليون دولار أمريكي إجمالي صادراتها في عام ٢٠٠٧ (bespacific.com).

وهذا التقدير يشير إلى أن قيمة صادرات الدول الأعضاء في الأوبك بالرغم من تراجع الأسعار سوف تزيد تقريبا بنسبة ٤٥% في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧، وبذلك فإن صادرات دول مجلس التعاون من النفط فقط دون الغاز المسال يمكن تقديرها في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٦١٤ بليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٤١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ عائدات الميزانيات العامة من النفط

ليست كل عائدات الدولة من النفط في بعض دول المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيات العامة من النفط. ففي اغلب دول المنطقة يختلط المال العام بالمال الخاص ويكون نصيب الميزانية العامة بعض من عائدات الدولة من النفط قد يقل أو يكثر، ولكن ليس كل ما يجب أن يدخل الميزانيات العامة من إيرادات النفط يدخلها في كل الدول.

ومن المؤسف أن الدارس عندما يريد أن يتحقق من ذلك يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية وتنعدم فيها الشفافية. هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيات العامة نفسها ويحاول أن يتحقق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، و أوجه تخصيص النفقات العامة، حيث يجد هنا أيضا صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في بعض دول المنطقة سر من أسرار الدولة لا يحق للمواطنين الاطلاع عليها.

وهذه مفارقة في عصرنا الحديث، حيث يكون لكل مساهم في شركة تجارية الحق في الإطلاع على الحسابات الختامية للشركة وعلى تقرير المدقق الخارجي للحسابات وله الحق في الاستفسار والمحاسبة. ولكن بعض دول المنطقة مازالت تنكر حق المواطنين في معرفة الحسابات الختامية للميزانية العامة وحققهم في معرفة الفوائض ورصيد الاحتياطيات العامة (الصناديق السيادية) وأوجه توظيفها. فهذه

أسرار وعلى من أراد أن يعرفها أن يبحث بنفسه في مصادر المعلومات البديلة ويتحمل مسؤولية أخطاء التقدير.

وإذا استثنينا الكويت حيث تنشر الحكومة الحسابات الختامية للميزانية العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السلطة التنفيذية والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها والمصادقة عليها من قبل مجلس الأمة، فإننا لا نجد دواوين المحاسبة العامة حيث وجدت، في دول المنطقة مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما إننا نجد أغلب دول المنطقة فيما عدا البحرين وربما فقط الميزانية الاتحادية في الإمارات (الميزانية الاتحادية لا تتضمن إيرادات النفط فهي خاصة بكل إمارة)، لا تتيح الإطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة. بل أننا نجد أن بعض دول المنطقة لا تعلن تفاصيل الميزانية العامة التقديرية ولا تسمح حتى لمجالس الشورى فيها أن تطلع على الميزانيات التقديرية بكاملها، دع عنك الإطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو تقرير ديوان المحاسبة حيث وجد.

هذا الغموض المريب في الميزانيات العامة وصعوبة معرفة حجم العائدات العامة الحقيقية من الزيت والغاز الطبيعي المنتج سنويا في كل دولة، جعلتنا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للمالية العامة IIF وتقاريره المفصلة عن العائدات الفعلية للميزانيات العامة من النفط والغاز المسال في كل دولة من دول المنطقة، والتي لا تتضمن بالضرورة كامل إيرادات الدولة من النفط.

وفي الجدول (٣) نورد تقديرات المعهد الدولي للمالية لعائدات ميزانيات دول المنطقة من النفط عائدات الميزانيات العامة من النفط

بليون دولار

الجدول (٣)

البلد / السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية (\$=٣,٧٥ ريال)	٤٤,٣	٦١,٦	٨٨	١٣٤,٥	١٦١,١	١٤٩,٩
الإمارات* (\$=٣,٦٧ درهم)	١٥	٢٠,٥	٢٧,٢	٤١,٨	٥٩,٢	٦٩,٨
الكويت (\$=٠,٢٩ دينار)	١٩	٢١	٢٨,٣	٤٤,٨	٥٠	٦٥,٢
قطر (\$=٣,٦٤ ريال)	٥,٤	٥,٤	٩,٩	١٢	١٥,١	٢٠,٢
عمان (\$=٠,٣٨ ريال)	٦,٤	٦,٣	٨,٩	١٢,٤	١٥	١٥,١
البحرين (\$=٠,٣٨ دينار)	١,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,٧	٤,٣
المجموع	٩١,٩	١١٧	١٦٤,٨	٢٢٦,٨	٣٠٤,١	٣٥٥

المصدر: Institute of International Finance, Country Reports, September 2008

تم تحويل العملات المحلية إلى دولار من أجل المقارنة.

* هذه هي الإيرادات المجمعة لحكومات الإمارات، وتتضمن إيرادات الميزانية الاتحادية وميزانيات كل إمارة وكذلك أرباح شركة نفط أبو ظبي وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

يبين الجدول (٣) المبالغ التي تم توريدها فعلاً إلى الميزانيات العامة من إيرادات الدول من النفط فقط. وإذا أردنا تقدير إجمالي العائدات العامة من النفط في كل دولة علينا أولاً: إضافة عائدات الميزانيات العامة من النفط المستهلك محلياً وكذلك عائداتها من الغاز الطبيعي المباع محلياً وثانياً: علينا خصم تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النفط الأجنبية حيث وجدت، من أرباح إنتاج النفط والغاز. حتى نصل إلى تقدير حجم العائدات العامة من النفط.

وإذ علمنا أن استهلاك دول المنطقة من الغاز الطبيعي كبير، واستهلاكها المحلي من النفط يصل إلى ٢٠% في المملكة العربية و١٤% في الإمارات و١٠% في الكويت و٧% في قطر من إجمالي إنتاج النفط في كل منها (BP2008:PP 11-27)، وافترضنا أن سعر المبيعات من النفط والغاز الطبيعي المستهلك محلياً حوالي نصف سعر النفط المصدر... فإنه لا بد أن نضيف إلى قيمة الصادرات، قيمة النفط والغاز المستهلك محلياً حتى نصل إلى قيمة النفط المنتج في كل بلد كل عام.

وبالرغم من كل هذه المقترحات فإنني لن أغامر في القيام بتقدير قيمة بيع إجمالي إنتاج النفط والغاز في كل دولة كل عام، واترك ذلك لمن لديه معلومات أفضل، ووقت اكبر من المتاح لي لكتابة هذه الورقة الأولية.

وسوف اكتفي فقط بحساب الفرق بين عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG) (الجدول ٢) وبين العائدات الفعلية للميزانيات العامة في ٢٠٠٧ (الجدول ٣) حتى نرى أن هناك فروق كبيرة في بعض الدول يجب التحقق من أسبابها.

الفرق بين قيمة صادرات النفط وعائدات الميزانية العامة في عام ٢٠٠٧

(ببلين الدولارات)

الجدول (٤)

قطر	الكويت	الإمارات	المملكة العربية السعودية	
٤٠,٧	٦٠,١	٨٤,٤٠	٢٠٦,٤	قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال
٢٠,٢	٦٥,٢٠	٦٩,٨٠	١٤٩,٩٠	إيرادات الميزانيات العامة من النفط والغاز الطبيعي المسال
٢٠,٥	(٥,١٠)	١٤,٦٠	٥٦,٥	الفرق
%٥٠,٤	٨,٥٠ (%)	%١٧,٣٠	%٢٧,٤٠	نسبة الفرق

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت إلى تتوفر فيها حسابات ختامية للميزانية العامة يقوم بتدقيقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة، أن ما تم توريده إلى الميزانية العامة من إيرادات النفط فاق قيمة الصادرات بحوالي ٨,٥%. ويعود ذلك الفرق منطقياً إلى إضافة نصيب الميزانية العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي، إلى نصيب الميزانية العامة من قيمة الصادرات.

وعلى عكس الكويت بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيات العامة من النفط أكبر من قيمة صادرات النفط والغاز المسال، نجد في كل البلدان الأخرى التي يتناولها الجدول (٤) أن قيمة الصادرات هي الأكبر بنسبة عالية من إيرادات الميزانيات العامة. هذا قبل أن تضاف إليها قيمة الإنتاج المستهلك من النفط والغاز الطبيعي محلياً. وهذا الفرق الذي بلغت نسبته ١٧,٣% في الإمارات و ٢٧,٤% في المملكة العربية ٥٠,٤% في قطر، يشير إلى أن هناك مبالغ كبيرة معتبرة من عائدات النفط والغاز المسال LNG لم تدخل الميزانيات العامة. بل تتسرب منها لسبب أو لآخر. والتسرب المقصود هنا هو تسرب عائدات النفط والغاز المسال بشكل خاص قبل دخولها الميزانيات العامة، أما التسرب من الميزانيات فذلك أمر لاحق وهو ليس أقل أهمية منه (Seznec2008 :pp.107-110).

لذلك لا بد من إعادة تقدير عائدات النفط من خلال تقدير قيمة إنتاج النفط والغاز وتقدير ما يجب أن يدخل من قيمة النفط أو الغاز المنتج سنوياً إلى الميزانيات العامة، في كل بلد كل عام، حتى يتم التحقق من وجود تسرب للمال العام من عدمه، ومن ثم الوصول إلى نصيب الميزانيات من عائدات النفط و حجم التسرب إن وجد. وذلك من أجل توضيح الأمور وإعادتها إلى نصابها، وأن لا نترك للطفرة النفطية ووفرة المال العام أن تحجب الحقائق التي يجب أن نعرفه.

فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

حققت جميع ميزانيات دول مجلس التعاون المذكورة في الجدول (٣) منذ عام ٢٠٠٣ فوائض كبيرة قدرت عام ٢٠٠٧ بحوالي نصف ما تم توريده إلى الميزانيات العامة من العائدات العامة للنفط. ويبين الجدول (٥) قيمة هذه الفوائض السنوية.

فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

بليون دولار سنوياً

الجدول (٥)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
-------	------	------	------	------	------	------

المملكة العربية	الإمارات	الكويت	قطر	عمان	البحرين	المجموع	نسبة الفائض
٤٧	٧٤,٧٠	٥٨	٢٨,٦٠	٩,٦٠	(٥,٣٠)		
٥٣,٣٥	٤٤,٦٠	٢٧,٧٠	١٠,٦	٢,٢	(١,٩)		
٤٥,٩	٢٩,٣	٣١,٣	١٤,٨٠	٨,٦	٨,٣٠		
٨	٥,١	١,٣	٥,٢	٠,٩	١,٦٠		
٣,٤	٥	٣,٨	١,٢	٠,٣	٠,٧		
٠,٦	٠,٧	١	٠,٤	٠,٢	٠,٠		
١٥٨,٤٠	١٥٩,٤٠	١٢٣,١٠	٦٠,٨٠	٢١,٨٠	١٠,٦٠		
%٥١,٢٠	%٦٤,٢٠	%٧٤,٩٠	%٥٢	%٢١,٧٠	%١١,٢٠		

المصدر: Institute of International Finance, Country Reports, September 2008

ويلاحظ من الجدول أن دول المنطقة قد فاجئتها الطفرة النفطية الثالثة فبدأت الفوائض تنزايد من ١١,٢٠% إلى ٢١,٧% إلى ٥٢% إلى ٧٤,٩٠% في الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، على التوالي. وما أن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٥ حتى بدأت توسع قنوات الإنفاق العام - وكأنها في سباق مع العائدات وعليها واجب رفع مستوى النفقات حتى تمتص العائدات المتزايد من النفط، بصرف النظر عن الطاقة الاستيعابية المنتجة و الجدوى الوطنية للإنفاق العام وانعكاساتها.

ومثال ذلك الإنفاق الضار على النشاطات العقارية، وإعطاء حق الإقامة الدائمة لمن يشتري عقارا. الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلل السكاني وتهديد الهوية العربية-الإسلامية لمجتمعات المنطقة. كما أدى إلى تضخم متوحش اثر على مستويات معيشة اغلب المواطنين والمقيمين نتيجة لتصاعد معدلات إنفاق عائدات النفط، وكدر استقرارهم.

وبذلك تراجع الفائض بالرغم من تصاعد العائدات إلى ٦٤,٢% عام ٢٠٠٦ والى ٥٢,٢% في عام ٢٠٠٧. وأصبحت الدول تشعر بقدوم أزمة عام ٢٠٠٩ تجبرها على إنتاج وتصدير طاقتها الإنتاجية، إذا تراجعت عائدات النفط فيها إلى مستوى ٢٠٠٦ الذي كان الفائض منه ٦٤% في ذلك العام وهذا ليس قريبا على سياسات الإنفاق العام في دول المنطقة (التمار ١٩٨٥: ٩٨) التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام ومنها شراء الأسلحة - بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط. وعندما تتراجع إيرادات النفط تستهلك دول المنطقة فوائضها النفطية بسرعة بدل أن تخضع أوجه الإنفاق للجدوى الاقتصادية و الاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كان الحال - مع الأسف - بعد انحسار الطفرة النفطية الأولى والثانية (الكوراي ١٩٩٦: ١١٧-١٣٢ و ٢٨١-٢٨٣). ولمزيد من توضيح انعكاس الطفرة الثالثة على تراكم الأصول الخارجية لدول المنطقة نورد الجدول (٦).

الجدول (٦)

صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى ٢٠٠٧

بلايين الدولارات

البلد	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	المجموع
٥٤٠	٨٥٠	٢٨٠	٨٥	١٥	٢٥	١٧٩٥	

المصدر: Institute of International Finance, Summary Appraisal, Gulf Cooperation Council Countries, December 21, 2007P9

ويذكر المعهد الدولي للمالية أيضاً بأن التوزيع الجغرافي لأصول دول المنطقة الخارجية، هو ١٨,٩% في الولايات المتحدة و ١١,٣% في أوروبا و ١١,٣% في الدول العربية و ١١,٣% في آسيا و ١,٩% في مناطق أخرى .

وأخيراً وليس آخر تناقلت الأنباء خسارة الأصول الخارجية لدول المنطقة حوالي ٤٠٠ بليون دولار من قيمتها نتيجة الأزمة المالية العالمية، ولن نعرف - مع الأسف - حقيقة ذلك من مصادر دول المنطقة التي تعتبر هذه الفوائض من المال العام شأن يخص قلة من المسؤولين يتصرفون فيها دون حاجة إلى تقديم حساب أو الخضوع لمسألة عامة حول سلامة وكفاءة استثمارات هذه الاحتياطات العامة، التي يجب أن يكون من حق المواطنين معرفة حجمها ويطلعون على تقارير دواوين المحاسبة حول سلامة أصولها وكفاءة إدارتها وحمايتها من التلاعب خلاصة وخاتمة

بدأت الطفرة النفطية الثالثة مثلما بدأت الطفرات النفطية السابقة عليها، عندما تلاشت الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الدول المصدره للنفط نتيجة لضغط الطلب العالمي عليها بسبب انخفاض أسعار النفط الجارية عن مستوى التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة، والتي كان من اللازم تطويرها في وقت مبكر لسد احتياجات الطلب العالمي على النفط. و انعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسال LNG، وأدت إلى زيادة صادرات الدول الست في مجلس التعاون إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في الفترة من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

كما أدت إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للدول الست من ٩١,١ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٥ بليون دولار عام ٢٠٠٧ (حوالي أربعة أضعاف). وبذلك حققت الدول الست فوائض كبيره من الميزانيات العامة تصاعدت من ١٠,٦ بليون دولار (١١,٢٠%) عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٨,٤ بليون دولار (٥١,٢٠%) عام ٢٠٠٧.

وننتج عن تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لدول المنطقة الست، والتي تم تقديرها بحوالي ١,٨ ترليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد تم كل ذلك الارتفاع الكبير المستمر وغير المسبوق في تلك المؤشرات المالية، دون أن تكون هناك وقفة من الحكومات أو إدراك لدى المواطنين بحقيقة الطفرة النفطية الثالثة وأسبابها الجوهرية. وذلك من أجل التعامل مع التحديات والاستفادة من الفرص المصاحبة للطفرة النفطية الثالثة. فعانت الطفرة مثل التسونامي جالبة معها القليل من الايجابيات وتاركة الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة.

الكل منصرف عن التفكير في الشأن العام ومنصرف إلي المضاربات و تكوين الثروات الشخصية التي تبددت بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعلى المستوى الرسمي كان هناك توجهها إلى تدوير عائدات النفط بسرعة، وكأنها عبء وليست ثمنا لاستنضاب الثروة النفطية، و التي يجب استثمارها بدلا من استهلاكها و المغامرة بمصير الفائض منها.

وجديرٌ بالتأكيد أن الطفرة النفطية الثالثة طفرة حقيقية وسوف تعاود عملها بعد حين، هذا وان ساهمت عمليات المضاربة في النفط قبل الأزمة المالية العالمية بفترة قصيرة، إلى دفع الأسعار أكثر مما توجبه الأسباب الجوهرية للطفرة النفطية.

فقد بدأت الطفرة النفطية الثالثة تأخذ مسارها منذ عام ٢٠٠٢ وأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر دون انقطاع في متوسطات أسعار النفط حتى منتصف عام ٢٠٠٨. وهذه الفترة المستمرة لتساعد أسعار النفط هي أطول فترات الارتفاع في تاريخ صناعة النفط (BP2008:16).

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على بروز متغيرات جوهرية أخذت تذكر العالم النهم، بأن النفط ثروة ناضبة، وان العالم أدمن على استخدامها، فأصبح النفط جزء من كل شيء حولنا، ونعتمد عليه في كل مجالات الإنتاج وأوجه الاستهلاك عامة (NewScientist2008:PP5-6&32-37). ولأن النفط ثروة ناضبة أصبح على العالم واجب تطوير بدائل النفط بتكاليف مرتفعه من مكامن ومصادر

جديدة. وهذا يتطلب استثمارات ضخمة وتكاليف إنتاج مرتفعة تفوق أسعار النفط السائدة قبل الطفرة بأضعاف، ويتطلب بالتالي ارتفاع أسعار النفط.

وقد بلغت تكاليف إنتاج النفط الإضافي من المكامن والمصادر البديلة التي يجري تطويرها في الوقت الراهن الى حوالي ٦٥ دولار للبرميل من زيت القار الرملي في كندا، وأكثر من ٧٠ دولار لإنتاج النفط من سواحل الولايات المتحدة ومالا يقل عن ٧٠ دولار لإنتاج الزيت من الوقود الحيوي وأكثر من ٧٠ دولار للبرميل من الزيت الصخري. وبالنسبة لإنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش - الجيل الثاني - فإن تكاليف إنتاجها تقدر بين ١٠٥-١٥٩ دولار للبرميل*. كما تجلت تلك المتغيرات الجوهرية عندما وصل إنتاج العالم من النفط طاقته القصوى، وتصادت أسعار النفط .

ويبقى مصدر التهديد الحقيقي لصادرات الأوبك في المدى القصير (١-٣ سنوات) هو استخدام الدول المستهلكة لمخزونها الاستراتيجي في الضغط على أسعار النفط لتبقى تحت السبعين دولار للبرميل. وبذلك يتم كسر الإرادة الهشة لدول الأوبك ودفعها للإنتاج بأقصى طاقتها الإنتاجية بدل رشيد إنتاج من أجل خلق توازن بين العرض والطلب عند مستوى ٧٠ دولار.

وجديرٌ بالتأكيد أن الدول الأعضاء في الأوبك من الناحية الاقتصادية، قادرة على إجراء ذلك

الترشيد من أجل استقرار أسعار النفط عند مستوي ٧٠ دولار أمريكي للبرميل، و الذي ربما تجد فيه

الدول المستهلكة وشركات الطاقة أيضا في المدى المتوسط والبعيد، مصلحة لتطوير مكامن ومصادر

بديله للنفط في الوقت المناسب.

وقد سبق للابوك أن خفضت إنتاجها إثناء الأزمة الآسيوية بحوالي ٤ مليون برميل يوميا من

٢٧،٥ عام ١٩٩٧ إلى ٢٢،٩ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٨. وكان نصيب المملكة العربية من هذا

التخفيض ١،٣ مليون برميل يوميا (من ٨،٧٥ إلى ٧،٤ مليون برميل يوميا) (المنيف ٢٠٠٨: ١٣).

من هنا فإن الدول الأعضاء في الابوك قادرة على تخفيض إنتاجها من المستوي العالي الذي وصل

إليه عام ٢٠٠٧ (٣٥،٢ مليون نصيب المملكة العربية منه ١٠،٤ مليون برميل يوميا). وسوف تكون

القدرة أعظم إذا اتجهت الدول المصدرة إلى تحقيق ترابط بين أوجه تخصيص عائدات النفط وبين

الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لأوجه الإنفاق (الكواري ١٩٨٥: ٥٢).

ولذلك فإن مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل حسب تقديري سوف يعود حالما يتراجع الانكماش.

وربما تواصل الطفرة النفطية مسارها إلى مستوى أكثر من ٩٠ دولار عندما يبدأ انتعاش الاقتصاد

العالمي بعد ٣-٥ سنوات. ويعود ذلك إلى حقيقة ارتفاع التكاليف الحدية للمكامن والمصادر البديلة لإنتاج

النفط والتي تتراوح بين ٦٥ دولار ١٥٠ دولار للبرميل.

وفي الختام تصل هذه الورقة إلى الاستنتاج بأن الطفرة النفطية الثالثة توقفت إلى حين بسبب

الأزمة المالية العالمية وإنها مستمرة و سوف تحافظ على مستوى ٧٠ دولار أمريكي للبرميل قريبا

حالما يتعافي الاقتصاد العالمي ويتآكل المخزون الاستراتيجي لدى المستهلكة. الأمر الذي يوجب علينا

أن نفكر من الآن في الاستفادة من الموارد النفطية الناضبة وان الأنشطة بأزمة مصطنعة خلقها توجهنا

الخاطئ إلى ضرورة استمرار أوجه الإنفاق العام عند المستوى الذي دفعتنا إليه توقعاتنا باستمرار

أسعار النفط فوق ٧٠ دولار للبرميل. ويجب أن لا نخدعنا اللحظة الراهنة وتثير الفزع في نفوسنا، فما

زال النفط ثروة لها قيمة وهي في مكامننا، وعلينا أن لا نفرط فيها وندفع إلى بيع النفط بأسعار متدنية

عن التكاليف الحدية لبدائله. بل علينا أن نحقق الاستفادة من الثروة النفطية وان نحصل على القيمة

الاقتصادية للنفط ومن ريعه.

* وتلج على فكرة ويراودني حلم بالنسبة لمستقبل الجيل الثاني من الوقود الحيوي، ويتمثل ذلك في أن تكون صحارينا في الجزيرة العربية المنطقة المؤهلة لإنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش. . هذا إذا طورنا بحوث تهجين النباتات وجعلها تقبل المياه المالحة الوفيرة لدينا.

أن للمنطقة الحق في الحصول على قيمة عادلة لثروتها الناضبة وعلى دولها واجب العمل من أجل تحقيق ذلك. كما أن للمواطنين حقا إنسانيا مثل بقية شعوب العالم في أن يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع و أن يعيشوا في مجتمعات متماسكة آمنة ذات هوية عربية- إسلامية جامعة. وعلى الجيل الحالي دين مقابل استنضاب الثروة النفطية التي تكونت عبر ملايين السنين، وعليه أن يستثمر عائدات النفط بدلا من استهلاكها حتى يفي بدينه للأجيال القادمة ويعوضها عن استنزاف الثروة النفطية. وهذا لن يأتي لدول المنطقة ما لم يكون لها سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية وتخضع أوجه النفقات العامة إلى اعتبارات بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون بديلة للاعتماد على تصدير النفط.

المراجع

التمار ١٩٨٥

عبدالوهاب التمار ، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة، الكويت .١٩٨٥

الكواري ١٩٨٩

علي خليفة الكواري، إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قرأه أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وأسباب استمرارها، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٧، سبتمبر ١٩٨٩ .

الكواري ١٩٨٥

علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥ .
أوابك ٢٠٠٨

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، الرابع والثلاثون، ٢٠٠٧، الكويت .
الكواري ٢٠٠٨

علي خليفة الكواري، تفاقم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن، نشر على عدد من المواقع وفي الجرائد اليومية في مارس وابريل ٢٠٠٨ . انظر موقع التجديد العربي .

الكواري ١٩٩٦

علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع للفرص التنموية ؟ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .١٩٩٦

المنيف ٢٠٠٨

ماجد المنيف، تداعيات الطفرة المالية والاقتصادية العالمية على سوق النفط واقتصاد المملكة العربية السعودية، ورقة قدمت في منتدى الأمير عبد الرحمن احمد السديري، الجوف نوفمبر ٢٠٠٨، غير منشوره

BP2008:

British Petroleum, Stalistical Review of World Energy London June 2008

OPEC 1974

OPEC , annual statisted bulletin 1973, wien , june 1974

Fattoh 2006

Bassam fattoh , spare capacity and oil price dynamics , Middle East

Economic Survey , vol xlix 30 january 2006

Grunewald 2006

Elliot Grunewald , Oil Shale and the Environmental Cost of Production ,
Submitted to gp 200a , jun 206

EIA 2008

Energy Information Administration, Crude Oil Production, 27 /11/208

<http://www.eia.doe.gov/neic/infosheets/crudeproduction.html>

Wikipedia2008

Wikipedia,Athabasca Oil Sand,

http://en.wikipedia.org/wiki/Athabasca_oil_sands

EIS Information Center2008

Oil Shale And Tar Sands Programatic EIS,

<http://ostseis.anl.gov/guide/tarsands/index.cfm>

Coyle 2007

Willam Coyle, The Future of Biofuel: A Global Perspective, Amber ware,
US Dept .of Agriculture, Nov.2007.

<http://www.ers.usda.gov/Amber>

Waves/Scripts/print.asp?page=/November07/Features...

Honnens 2007

Hilke Honnes (Summarized by)

Biofuel: Is the cure worse than the disease, OECD round table

(SG/SD/RT(2007)3/REVIEW 1.

SEZNEC 2008

Jean-Francois Sez nec, The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myths and
Reality,Middle East policy: Summer 2008 ;15,2; Ethnic News watch
(ENW)

Khadorri 2008

Walid Khaduri, Oil in a Week- Sharing the Revenues of Oil Exports, Al
Hayat - 2/11/2008

<Http://www.daralhaat.net/actions print2.php>

Bespacific.com

[Http:// www.bespacific.com/mt/archives/109814.html](Http://www.bespacific.com/mt/archives/109814.html)

Institute of International Finance (IFF), Country Reports: Saudi Arabia
September 3 2008 Kuwait, August 29 2008, UAE September 23 2008,
Qatar September 11 2008, Oman September 5 2008, and Bahrain
September 26 2008.

Toby Shuttle 2008

Toby shuttle, My oil sand budget Run over, September 17
2008/comments(4)

[Http:// www.fool.com/investing/general/2008/09/17/my-oil-sands-budget-runneth-over...](Http://www.fool.com/investing/general/2008/09/17/my-oil-sands-budget-runneth-over...)

New Scientist 2008Withdrawal Symptoms, 28 June 2008,

www.newscientist.com

